

قبرص



ما برحت قبرص بعد تصديقها على اتفاقية إسطنبول في العاشر من نوفمبر/ تشرين الثاني 2017، تحرز تقدماً في عملية تنفيذ إجراءات الاتفاقية. وقدمت الحكومة تعديلات هامة على قانون الأسرة وأعدت صكوكاً قانونية تُجرّم العنف المسلط على النساء والمطاردة والتحرش. ومع ذلك، أبقى قبرص على تحفظاتها على بعض بنود الاتفاقية من ضمنها البند المتعلق بتقديم التعويضات المالية للضحايا، مما يشكل مصدر قلق لمجموعات حقوق النساء. لقد اتخذ المعهد المتوسطي لدراسات النوع الاجتماعي-MIGS في خلال هذه الفترة موقفاً مبادراً في الدعوة إلى تعاون الحكومة مع المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني وإشراكهما في أيّ عملية وضع للقوانين وكذلك في التخطيط للسياسات والإجراءات وتنفيذها. ولغرض تيسير هذه العملية، أنجز المعهد المتوسطي لدراسات النوع الاجتماعي [دراسة من أجل فحص مدى تطابق المعايير الوطنية \(باللغة اليونانية\)](#) فضلاً عن التشريعات والسياسات مع معايير الاتفاقية، مقدّماً توصيات خاصة من أجل اعتماد تدابير تشريعية محدّدة وتدابير أخرى أيضاً. وأجريت هذه الدراسة بتكليف من وزارة العدل والنظام العام وإنّها تشكل أداة قيّمة من شأنها أن تسهّل من عملية التصديق من خلال توفيرها لمخطّط تشريع شامل بشأن العنف ضدّ النساء في قبرص. وأدّى ذلك إلى تعاون وثيق مع وزارة العدل من أجل صياغة القانون الأول لمكافحة كافة أشكال العنف ضدّ النساء والفتيات الذي هو مفتوح حالياً للتشاور العام والمراجعة القانونية قبل أن يصار إلى إحالته على البرلمان القبرصي. غير أن عملية التصديق على هذا القانون هي ليست بنهاية الطريق، فبعد إصدار قانون قويّ متطابق بشكل تامّ مع معايير الاتفاقية، تدعو الحاجة إلى بذل جهود متضافرة في سبيل تنفيذه. ثمّة حاجة إلى هيئة تنسيقية تمتلك الموارد البشرية والاقتصادية الكافية فضلاً عن التكليف اللازم لكي تنسّق بشكل فعّال جهود الدولة الآلية إلى تنفيذ أحكام الاتفاقية. ويتعيّن تحديد الأهداف القصيرة والطويلة الأمد لعملية التنفيذ إلى جانب المؤشرات لقياس أثر السياسات. ومن الأولويات أيضاً تطوير آلية لجمع البيانات حول كافة أشكال العنف المسلط على النساء. ومن دون جمع للمعلومات وتحليل لها، لا تعدو التدخلات أن تكون مجرد أفكار جيّدة لأحدهم أيّاً كانت النوايا الطيبة التي تقف وراء عملية تصميمها وتنفيذها. إنّ وجود آلية فعّالة لجمع البيانات وتحليلها يوفر أساساً لقياس حجم هذه المشكلة وتقدير التقدم المحرز (أو عدم إحراز تقدّم) وتقدير الحاجات من الموارد وتحديد مواصفات المرتكبين والضحايا وتخطيط البرامج. وتكمن الأهمية الأكبر للبيانات في مساعدتنا على تحديد أثر السياسات والخدمات على المشكلة – فهل نحن نحدث فرقاً؟

